تقييم المشروعات التجريبية بوزارة الدولة لشئون البيئة وعلاقتها بالتنمية المستدامة فى مصر

رسالة مقدمة من الطالب

محمد محمد إبراهيم عيد

بكالوريوس تجارة (محاسبة) . كلية التجارة . جامعة عين شمس . ٢٠٠٠

دبلوم في العلوم البيئية . معهد الدراسات والبحوث البيئية . جامعة عين شمس . ٢٠١٥

لاستكمال متطلبات الحصول علي درجة الماجستير

في العلوم البيئية

قسم العلوم الاقتصادية والقانونية والإدارية البيئية

معهد الدراسات والبحوث البيئية

جامعة عين شمس

٢٠١٩

صفحة الموافقة على الرسالة

تقييم المشروعات التجريبية بوزارة الدولة لشئون البيئة وعلاقتها بالتنمية المستدامة فى مصر

رسالة مقدمة من الطالب

محمد محمد إبراهيم عيد

بكالوريوس تجارة (محاسبة) . كلية التجارة . جامعة عين شمس . ٢٠٠٠

دبلوم في العلوم البيئية . معهد الدراسات والبحوث البيئية . جامعة عين شمس . ٢٠١٥

لاستكمال متطلبات الحصول علي درجة الماجستير

في العلوم البيئية

قسم العلوم الاقتصادية والقانونية والإدارية البيئية

وقد تمت مناقشة الرسالة والموافقة عليها:

اللجنة: التوقيع

١ – ا.د/أحمد فؤاد مندور

أستاذ الاقتصاد . كلية التجارة

جامعة عين شمس

٢ – ا.د/موسى إبراهيم موسى

أستاذ نظم المعلومات وعميد كلية نظم المعلومات وعلوم الحاسب

نائب رئيس جامعة ٦ أكتوبر لخدمة المجتمع وتنمية البيئة

٣ – د/مجدي محمد علام

وكيل أول وزارة البيئة سابقاً

أمين عام المنتدي المصري للتنمية المستدامة

٤ – ا.د/سوزان حسن أبو العينين

أستاذ الاقتصاد . عميد المعهد العالي للدراسات النوعية

ميدان الحجاز . مصر الجديدة

٢٠١٩

تقييم المشروعات التجريبية بوزارة الدولة لشئون البيئة وعلاقتها بالتنمية المستدامة فى مصر

رسالة مقدمة من الطالب

محمد محمد إبراهيم عيد

بكالوريوس تجارة (محاسبة) . كلية التجارة . جامعة عين شمس . ٢٠٠٥

دبلوم في العلوم البيئية . معهد الدراسات والبحوث البيئية . جامعة عين شمس . ٢٠١٥

لاستكمال متطلبات الحصول علي درجة الماجستير

في العلوم البيئية

قسم العلوم الاقتصادية والقانونية والإدارية البيئية

تحت إشراف :-

١ – ا.د/أحمد فؤادمندور

أستاذ الاقتصاد . كلية التجارة

جامعة عين شمس

٢ – د./مجدي محمد علام

وكيل أول وزارة البيئة سابقاً

أمين عام المنتدي المصري للتنمية المستدامة

ختم الإجازة :

أجيزت الرسالة بتاريخ / /٢٠١٩

موافقة مجلس المعهد / /٢٠١٩ موافقة مجلس الجامعة / /٢٠١٩

٢٠١٩

الإهداء

حمد لله الذي أعاننا بالعلم وزيننا بالحلم وأكرمنا بالتقوى وأجملنا بالعافية.

أهدي خلاصة جهدي إلي :

إلي أعز ما أملك في هذه الدنيا عائلتي الكريمة

الوالدين الكريمين أطال الله في عمرهما وأسأل الله أن يوفقني في رد قطرة من بحر فضلهما علي.

إلي من جعلت الجنة تحت أقدامها أمي العزيزة رمز العطاء والحنان.

إلي مدرستي الأولى في الحياة أبي الفاضل رمز الطيبة والسخاء.

إلي أختي الغالية المعينة لي في هذه الحياة .

إلي زوجتي الغالية رمز السكينة والوقار والحنان.

إلي والد ووالدة زوجتي فهم نعمه من الله زفت إلي.

إلي صديقي العزيز د/ حمدي طلعت.

إلي كل طالب علم، إلي كل من يؤمن أن الإنسان هو جوهر التنمية وهدفها، وأن بذور نجاح التغيير تكمن داخلنا

كلمة شكر

بِسْمِ اللهِ الرَّحْمنِ الرَّحِيمِ

﴿ قَالَ يَا قَوْمِ أَرَأَيْتُمْ إِن كُنتُ عَلَىٰ بَيِّنَةٍ مِّن رَّبِّي وَرَزَقَنِي مِنْهُ رِزْقًا حَسَنًا ۚ وَمَا أُرِيدُ أَنْ أُخَالِفَكُمْ إِلَىٰ مَا أَنْهَاكُمْ عَنْهُ ۚ إِنْ أُرِيدُ إِلَّا الْإِصْلَاحَ مَا اسْتَطَعْتُ ۚ وَمَا تَوْفِيقِي إِلَّا بِاللَّهِ ۚ عَلَيْهِ تَوَكَّلْتُ وَإِلَيْهِ أُنِيبُ ﴾ { هود : ٨٨ }

صدق اللَّهُ العظيم

الحمد لله كما ينبغي لجلال وجهه وعظيم سلطانه، الحمد لله عدد خلقه ورضاء نفسه وزنة عرشه ومداد كلماته، الحمد لله على نعمه التي لا تحصى ومنها نعمة التوفيق في إتمام هذا العمل.

أما بعد:

أتقدم بالشكر الخالص وجزيل الامتنان إلي كلاً من

الأستاذ المشرف الأستاذ الدكتور / أحمد فؤاد محمد مصطفي مندور

أستاذ الاقتصاد وكيل كلية التجارة سابقًا – جامعة عين شمس

والأستاذ المشرف الأستاذ الدكتور / مجدي محمد محمد أحمد علام

وكيل أول وزارة البيئة سابقًا – أمين عام المنتدى المصرى للتنمية المستدامة

الذي لم يبخلا علي بعلمهما وجهدهما المتواصل وأفكارهما القيمة وتوجيهاتهما النيرة فجزاهم الله عنا خير الجزاء

وأيضًا يتقدم الباحث بخالص الشكر والتقدير والعرفان إلى كلاً من

الأستاذ الدكتور / موسى إبراهيم موسى

نائب رئيس جامعة ٦ أكتوبر لخدمة المجتمع وتنمية البيئة . عميد كلية نظم المعلومات وعلوم الحاسب

والأستاذة الدكتورة / سوزان حسن أبو العينين

أستاذ الاقتصاد – عميد المعهد العالى للدراسات النوعية

على تفضلهما وقبولهم الاشتراك فى لجنة المناقشة والحكم على الرسالة متعهما الله بدوام الصحة والعافية وجزاهما الله عنى خير الجزاء

والي كل من ساعدنا في إتمام هذه الدراسة من قريب أو بعيد ولو بكلمة صالحة أو دعاء ولم نذكر اسمه.

المستخلص :

تهدف الدراسة إلى حصر النماذج المحققة للنجاح في استدامة المشروعات التجريبية الممولة دوليًا وتحقيق أهدافها في مشروع التحكم في التلوث الصناعي المرحلة الثانية، مدى الالتزام القانوني للمنشأة بالتشريعات البيئية ووضع الأهداف البيئية كإطار عام لنشاط المنشآت الصناعية، كذلك دراسة أثر مفاهيم الاقتصاد البيئي (الأخضر) كمدخل رئيسي لتحقيق التنمية المستدامة بين المعنين بالصناعة في مصر.

وقد تم استخدام المنهج الوصفي والتحليلى في الدراسة وذلك باعتماده على وصف الظاهرة المراد دراستها من خلال تجميع البيانات والمعلومات اللازمة بالإضافة إلى الاستقصاء الشخصى وتحليل البيانات وتوفير المعلومات اللازمة للبحث واستخلاص وتصوير أهم النتائج الممكن التوصل إليها، وتم جمع البيانات من وزارة الدولة لشئون البيئة وتقارير الجهات المانحة وتقارير حالة البيئة الصادرة عن وزارة الدولة لشئون البيئة عن مشروع التحكم في التلوث الصناعي المرحلة الثانية خلال الفترة من ٢٠٠٧ إلى ٢٠١٥ ﴿ دراسة حالة مشروع التحكم في التلوث الصناعي (معالجة نهاية الأنبوب (الهواء)) لعدد من مشروعات إنتاج الأسمنت وعدد من مصانع إنتاج الطوب الطفلي بمنطقة عرب أبو ساعد وإعادة تأهيل مصنع الفسفوريك مصنع أبو زعبل للأسمدة والكيماويات ﴾

وقد أسفرت النتائج عن توفيق أوضاع المنشآت الصناعية بيئياً ودعم مشروعات الإنتاج الأنظف والتزام تلك المنشآت بالبعد الاجتماعي للعاملين داخل المنشأة وخارجها، ولكن المعلومات التى جمعها الباحثون تشير إلى أن كثيرًا من هذه المشروعات سوف تتأثر بغياب التمويل الدولى لعدم قدرة الشركات وحدها على ذلك أو عدم كفاية الموازنة المخصصة من الدولة للحد من التلوث فيها.

وقد أوصى الباحثون بأهمية تفعيل قانون حماية البيئة ٤ لسنة ١٩٩٤ وتعديلاته لاستدامة نتائج المشروعات التجريبية وإستدامة ما حققه مشروع التحكم فى التلوث الصناعى من نتائج ، كذلك إيجاد بديل للمنح والقروض الأجنبية فى تمويل المشروعات البيئية وتقديم الدعم الفنى والمؤسسى والحفاظ على إستدامتها من خلال إنشاء بنك بيئى لتمويل المشروعات البيئية .

الكلمات الدالة :

المشروعات التجريبية ـ وزارة الدولة لشئون البيئة ـ التنمية المستدامة ـ مشروع التحكم فى التلوث الصناعي

الملخص :

وقعت مصر العديد من الاتفاقيات الدولية، وكان آخرها اتفاق باريس عام ٢٠١٥ وتبنت العديد من السياسات مع التركيز على القطاعات الأكثر انبعاثا للملوثات، وتفعيل الإستراتيجية الوطنية للتكيف مع تغير المناخ، والحد من مخاطر التغيرات المناخية في عام ٢٠١٠ كما حرصت على الاستفادة من الصناديق والتسهيلات الدولية لتمويل المشروعات التجريبية المختلفة بالتعاون مع الجهات المانحة في تطبيق مشروع التحكم في التلوث الصناعي، وكذلك صندوق المناخ الأخضر، بما يحقق تقليل انبعاثات التلوث والتكيف مع آثار التغيرات المناخية وكذلك الاهتمام بنقل تكنولوجيا الإنتاج الأنظف وبناء القدرات المؤسسية للصناعة المصرية.

وقد تناولت الدراسة تقييم المشروعات التجريبية بوزارة الدولة لشئون البيئة وعلاقتها بالتنمية المستدامة فى مصر دراسة حالة مشروع التحكم فى التلوث الصناعى المرحلة الثانية خلال الفترة من عام ٢٠٠٧ حتى عام ٢٠١٥ باعتبارها من أهم وأبرز مبادرات وزارة الدولة لشئون البيئة للمساعدة فى تخضير المنشآت الصناعية لتصبح متوافقة مع التشريعات والقوانين البيئية، من خلال أربعة فصول، حيث بدأ الفصل الأول بتناول نظره عامة عن مفهوم الأقتصاد البيئى الأخضر ومقارنته بالأقتصاد التقليدى وعلاقته بالتلوث البيئى ثم تناول الفصل الثانى المسئولية البيئية والإجتماعية للمؤسسات الإقتصادية، وتناول الفصل الثالث الإطار العام لإدماج البعد البيئى فى المؤسسات الأقتصادية وأخيراً تناول الفصل الرابع دراسة حالة للمشروعات التجريبية التي تنفذها وزارة الدولة لشئون البيئة (مشروع التحكم فى التلوث الصناعى ـ المرحلة الثانية) مع توضيح أهمية المشروعات التجريبية ودورها الفعال فى حماية البيئة المصرية وقد إنتهت الدراسة إلى ضرورة وجود مصدر دائم لتمويل المشروعات التجريبية للحفاظ علي إستدامة نتائجها.

وخلصت الدراسة إلى أهمية أن تكون السياسات البيئية فى مصر جزءا متكاملا مع سياسات المجموعة الإقتصادية وكذلك دمج مبادىء التنمية المستدامة فى سياسات الدولة وبرامجها ومشروعاتها الأقتصادية على المستويين المركزي والمحلى كما أوضحت أهمية أدخال التكنولوجيا النظيفة فى الصناعة من خلال زيادة التعاون بين وزارة الدولة لشئون البيئة ووزارة الصناعة والمالية، وكذلك أشارت الدراسة إلى ضرورة إنشاء بنك بيئى لتمويل المشروعات البيئية على أن يؤسس من البنوك الوطنية ـ وزارة الدولة لشئون البيئة (صندوق حماية البيئة) ـ وزارة المالية ـ وزارة التجارة والصناعة (صندوق تنمية الصادرات) ـ وزارة الإستثمار ـ الصندوق الإجتماعى للتنمية بدلاً من الإعتماد على المنح والقروض الأجنبية بالإضافة إلى ضرورة دعم التفتيش البيئى بوزارة الدولة لشئون البيئة بعدد من الكوادر البشرية المدربة مع توفير الإمكانات لزيادة معدلات التفتيش على المناطق الصناعية لتفعيل تنفيذ قانون حماية البيئة رقم ٤ لسنة ١٩٩٤ وتعديلاتة ولضمان المحافظة على إستدامة نتائج ما حققته المشروعات الأجنبية فى تطوير الصناعة المصرية.

فهرس

محتويات الدراسة

الموضوع	رقم الصفحة
فصل تمهيدي	أ
الفصل الأول : مفهوم الاقتصاد البيئي (الأخضر)، التلوث البيئي	١
تمهيد	٢
المبحث الأول : أبعاد الاقتصاد البيئي (الأخضر) وعلاقته بالاقتصاد التقليدي...	٣
أولا : مفهوم الأبعاد الاقتصادية	٤
ثانيا : مفهوم علم الاقتصاد التقليدي	٤
ثالثا : تاريخ علم الاقتصاد التقليدي	٥
رابعا : أنواع أنظمة علم الاقتصاد التقليدي	٥
خامسا : فروع علم الاقتصاد التقليدي	٦
سادسا : مفهوم الاقتصاد البيئي (الأخضر)	٧
سابعا : كيفية حدوث النمو في الاقتصاد البيئي (الأخضر)	٧
ثامنا : المحاور الرئيسية للاقتصاد البيئي (الأخضر)	٨
تاسعا : مقارنة بين المبادئ الأساسية للاقتصاد التقليدي والاقتصاد البيئي (الأخضر)	٩
خلاصة المبحث الأول	١١
المبحث الثاني : التلوث (أنواعه وآثاره والتلوث من المنظور الاقتصادي)	١٣
أولا : مفهوم البيئة	١٣
ثانيا : مفهوم التلوث البيئي	١٤
ثالثا : أنواع الملوثات وتقسيماتها	١٥
رابعا : أسباب التلوث البيئي في مصر	١٧
خامسا : آثار التلوث على البيئة	١٨

الموضــوع	رقم الصفحة
سادسا : التلوث البيئي من المنظور الاقتصادي	١٩
خلاصة المبحث الثاني	٢٣
المبحث الثالث : جهود حماية البيئة في إطار التنمية المستدامة	٢٥
أولا : الظروف الدولية التي أدت إلي ظهور فكرة التنمية المستدامة	٢٧
ثانيا : مفهوم التنمية المستدامة	٢٧
ثالثا : التطور التاريخي للتنمية المستدامة	٢٩
رابعا : أبعاد التنمية المستدامة	٣١
خامسا : خصائص وأهداف التنمية المستدامة	٣٤
سادسا : مبادئ ومؤشرات التنمية المستدامة	٣٥
سابعا : التحديات التي تواجه التنمية المستدامة	٤٢
ثامنا : رؤية جمهورية مصر العربية الشاملة للتنمية المستدامة ٢٠٣٠	٥٠
تاسعا : المعاهدات والاتفاقيات الدولية لحماية البيئة في إطار تحقيق إستراتيجية التنمية المستدامة	٥٢
خلاصة المبحث الثالث	٥٣
الفصل الثاني : المسؤولية البيئية والاجتماعية للمؤسسات الاقتصادية	٥٥
تمهيد	٥٦
المبحث الأول : المسؤولية البيئية للمؤسسات الاقتصادية	٥٧
أولا : مفهوم المسؤولية البيئية للمؤسسات الاقتصادية	٥٨
ثانيا : المؤسسة من منظور بيئي	٥٩
ثالثا : تطور التفاعل بين المؤسسة والبيئة	٦٠
رابعا : تخضير المؤسسات الاقتصادية	٦٣
خلاصة المبحث الأول	٧٠
المبحث الثاني : المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات الاقتصادية	٧١
أولا : مفهوم المسؤولية الاجتماعية	٧٢
ثانيا : النشأة التاريخية لمفهوم المسؤولية الاجتماعية	٧٦

الموضــوع	رقم الصفحة
ثالثا : أبعاد المسؤولية الاجتماعية	٧٧
رابعا : المقارنات النظرية في دراسة المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات	٨٠
خلاصة المبحث الثاني	٨٢
الفصل الثالث : إدماج البعد البيئي في المؤسسات الاقتصادية	٨٣
تمهيد	٨٤
المبحث الأول : نظام الإدارة البيئية في المؤسسات الاقتصادية	٨٥
أولا : مفهوم الإدارة البيئية	٨٥
ثانيا : مهام نظام الإدارة البيئية	٨٧
ثالثا : خصائص الإدارة البيئية	٨٩
رابعا : أهمية الإدارة البيئية في المؤسسات الاقتصادية	٨٩
خامسا : أهمية اعتماد الإدارة البيئية في الهيكل التنظيمي للمؤسسة	٩١
سادسا : المتطلبات العامة لنظام الإدارة البيئية	٩٤
سابعا : المواصفات البيئية ISO ١٤٠٠٠	١٠٠
خلاصة المبحث الأول	١٠٢
المبحث الثاني : تقييم الأثر البيئي للمشروعات الاقتصادية وعلاقته بنظام الإدارة البيئية	١٠٣
أولا : مفهوم تقييم الأثر البيئي وأهدافه	١٠٣
ثانيا : متطلبات تحقيق التقييم الفعال للآثار البيئية	١٠٤
ثالثا : مراحل تقييم الأثر البيئي	١٠٤
رابعا : مبادئ عملية تقييم الآثار البيئية للمشروعات وتصنيفاتها	١٠٦
خامسا : الغرض من تقييم الأثر البيئي وفوائده	١٠٦
سادسا : الإطار العام لتقييم الأثر البيئي	١٠٦
سابعا : تقييم الآثار البيئية في مصر	١١٦
ثامنا : آلية الإنتاج الأنظف	١١٩

الموضــوع	رقم الصفحة
خلاصة المبحث الثاني	١٢١
الفصل الرابع : دراسة حالة للمشروعات التجريبية التي تنفذها وزارة الدولة لشئون البيئة	١٢٣
تمهيد	١٢٤
المبحث الأول : أهمية المشروعات التجريبية ودورها الفعال في حماية البيئة المصرية	١٢٥
أولا : مفهوم تقييم المشروعات البيئية	١٢٦
ثانيا : أهمية تبني الحكومة فكر المشروعات البيئية التجريبية وتعميم نتائجها علي الصناعة	١٢٦
ثالثا : أمثلة فعلية لأنشطة الإنتاج الأنظف في الوزارات المصرية	١٣٢
رابعا : تنفيذ القوانين والتشريعات البيئية التي تصدرها الدولة	١٣٦
خامسا : الاتفاقيات الدولية التي وقعتها جمهورية مصر العربية تحقيقًا لأهداف التنمية المستدامة	١٤٠
خلاصة المبحث الأول	١٤٤
المبحث الثاني : دراسة حالة لبعض مشروعات التحكم فى التلوث الصناعي (المرحلة الثانيه) إحدى المشروعات التجريبية التي تنفذها وزارة الدولة لشئون البيئة.....	١٤٥
أولا : الأدوات والحوافز الاقتصادية المفعلة في مصر	١٤٦
ثانيا : كيفية الاستفادة من مصادر التمويل الدولية	١٤٨
ثالثا : نهج التحول إلي الاقتصاد الأخضر والدعم الخارجي	١٥٠
رابعا : دور صندوق حماية البيئة في تشجيع الاستثمار في المجالات البيئية ..	١٥١
خامسا : دراسة حالة لبعض مشروعات التحكم فى التلوث الصناعي (المرحلة الثانيه) إحدى المشروعات التجريبية التي تنفذها وزارة الدولة لشئون البيئة.....	١٥٦
خلاصة المبحث الثانى	١٨٥
المبحث الثالث : تحليل بيانات استمارة الاستبيان والنتائج المترتبة عليها.....	١٨٩

الموضــوع	رقم الصفحة
خلاصة المبحث الثالث	٢٠٤
النتائج والتوصيات	٢٠٥
قائمة المراجع	٢٠٩
ملاحق الدراسة	٢٢١
ملحق رقم (١) التطور التاريخى للتنمية المستدامة	٢٢٢
ملحق رقم (٢) نسب الانبعاثات بتقارير حالة البيئة وفقًا لنتائج تقارير شبكة رصد نوعية الهواء خلال الفترة من عام ٢٠٠٧ حتى عام ٢٠١٥.....	٢٢٦
ملحق رقم (٣) استمارة الاستبيان	٢٦٣

بيان الجداول

رقم	الموضــوع	رقم الصفحة
١	الأبعاد الخمسة للمسؤولية الاجتماعية (ألكسندر).....	٧٨
٢	أبعاد المسؤولية الاجتماعية للمؤسسة وعناصرها الرئيسية والفرعية.....	٧٩
٣	ثبات العبارات لأبعاد الاستبيان	١٩٠
٤	صدق الاتساق الداخلي لأبعاد الاستبيان	١٩٠
٥	نتائج الإحصاء الوصفي لعينة الدراسة للبيانات الشخصية.....	١٩١
٦	نتائج الإحصاء الوصفي لعينة الدراسة للبيانات الوظيفية	١٩٢
٧	الأعداد والنسب لإجابة عينة الدراسة للتساؤل هل المنح الأجنبية والقروض الممولة للمشروعات الصناعية تساهم في تطبيق مفاهيم الاقتصاد الأخضر؟	١٩٣
٨	الأعداد والنسب لإجابة عينة الدراسة للتساؤلات الخاصة بالمنح الأجنبية	١٩٤
٩	الأعداد والنسب لإجابة عينة الدراسة للتساؤل هل الالتزام بالتشريعات البيئية ساعد على تحسين أداء المنشآت الصناعية وتحقيق التوازن بين الاقتصاد والبيئة والمجتمع؟	١٩٥
١٠	الأعداد والنسب لإجابة عينة الدراسة لتساؤلات الاقتصاد الأخضر...	١٩٥
١١	الأعداد والنسب لإجابة عينة الدراسة للتساؤل هل نجحت الجهات المانحة لتمويل مشروعات التحكم فى التلوث الصناعى على نشر مفاهيم الاقتصاد الأخضر والتى تحقق إنتاج مستدام واستهلاك مستدام؟	١٩٧
١٢	الأعداد والنسب لإجابة عينة الدراسة للتساؤل لدى أصحاب المصانع معرفة عن أهمية إدخال البعد البيئي في بيئة العمل الداخلية والخارجية؟.....	١٩٧
١٣	الأعداد والنسب لإجابة عينة الدراسة للتساؤل هل للسياسات الحكومية المتتابعة أثر على السياسة الاقتصادية للصناعة خلال الفترة من عام ٢٠٠٧ حتى عام ٢٠١٥؟.....	١٩٨
١٤	الأعداد والنسب لإجابة عينة الدراسة للتساؤل هل نجحت الدولة من خلال التشريعات التي تصدرها في إبراز دور وأهمية البعد البيئي والاجتماعي في الصناعة؟.....	١٩٨

رقم	الموضـوع	رقم الصفحة
١٥	الأعداد والنسب لإجابة عينة الدراسة للتساؤل إن تطبيق المؤسسات الصناعية لمفاهيم الاقتصاد البيئي الأخضر.....	١٩٩
١٦	الأعداد والنسب لإجابة عينة الدراسة للتساؤل هل ساعد مشروع التحكم فى التلوث الصناعى المنشآت الصناعية المصرية للتوائم والتوافق مع القوانين البيئية وتحسين أداء المنشأة المنشأة؟.....	١٩٩
١٧	الأعداد والنسب لإجابة عينة الدراسة للتساؤل ما مدى تأثير الحالة الاقتصادية للدولة خاصة خلال الثورتين ٢٥ يناير و٣٠ يونيو على استدامة نتائج انخفاض نسب التلوث	٢٠٠
١٨	الأعداد والنسب لإجابة عينة الدراسة للتساؤل هل للبنوك الوطنية دور في تقديم الدعم الفني والمالي لتلك المشروعات بدلا من الاعتماد الكلى على البنوك الأجنبية؟	٢٠٠
١٩	الأعداد والنسب لعبارات هل لتعديل قانون حماية البيئة رقم ٤ لسنة ١٩٩٤ لزيادة تفعيل دور الجمعيات الأهلية في نشر الوعي البيئي يساعد على استدامة نتائج تلك المشروعات؟	٢٠١
٢٠	الأعداد والنسب لإجابة عينة الدراسة للتساؤل هل تفعيل التفتيش الدوري والدور الرقابي على المصانع التي نفذ فيها تلك المشروعات يساهم مع استمرار التمويل في استدامة نتائج تلك المشروعات؟	٢٠١
٢١	الأعداد والنسب لإجابة عينة الدراسة للتساؤل هل لتطوير إرشادات دراسات تقييم الأثر البيئي وزيادة الموارد المخصصة لمراجعتها وعدد العاملين المدربين والقائمين عليها دور في استدامة نتائج تلك المشروعات؟	٢٠٢
٢٢	الأعداد والنسب لعبارات ما هي الوسيلة الأنسب لاستمرار هذه المشروعات في أداء دورها في تحقيق التوازن بين الاقتصاد والبيئة والمجتمع؟.....	٢٠٢
٢٣	توزيع عينة الدراسة تبعاً لترتيب العوامل التي تساعد على استدامة نتائج تلك المشروعات تبعاً لدرجة اهميتها	٢٠٣

بيان بالأشكال

رقم	الموضــوع	رقم الصفحة
١	المخلفات الصناعية وتلويثها للبيئة.....	١٦
٢	إطار الفيلسوف السويدي Hans Jonass عن التنمية المستدامة.	٢٨
٣	عمليات إعداد الإستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة.....	٤٠
٤	خطوات إعداد المؤشرات لتقييم التقدم نحو تحقيق التنمية المستدامة.	٤٢
٤	خطوات المتطلبات العامة لنظام الإدارة البيئية	٩٩
٦	القروض الممنوحة لقطاعات مشروعات التحكم فى التلوث الصناعى خلال الفترة من ٢٠٠٧ حتى عام ٢٠١٥	١٥٩
٧	بيان بمعدلات الصرف على مشروعات التحكم فى التلوث الصناعى خلال الفترة من ٢٠٠٧ حتى عام ٢٠١٥	١٦٠
٨	مقارنة أحمال التلوث قبل وبعد تنفيذ المشروع لعدد ١٨٦ مصنع طوب طفلى بمنطقة عرب أبو ساعد.....	١٧١
٩	العائد الاقتصادى مشروع إعادة تأهيل مصنع الفسفوريك خطوط السماد الأحادى والسماد الثلاثى شركة أبو زعبل للأسمدة والكيماويات.....	١٧٤
١٠	مقارنة بين أحمال إنبعاثات الجسيمات الصلبة الكلية خلال أعوام ٢٠٠٨ ، ٢٠٠٩ ، ٢٠١٠ ، ٢٠١١ ، ٢٠١٢ ،٢٠١٣ ،٢٠١٤ ، ٢٠١٥	١٨٥